

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الوزير الأول



كلمة السيد الوزير الأول بمناسبة الإعلان الرسمي عن إطلاق الاستراتيجية
الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته
الجزائر، 15 جويلية 2023

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

- السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
- السيدات والسادة رؤساء المؤسسات والهيئات الدستورية،
- السيدات والسادة ممثلي المؤسسات العمومية والقطاع الاقتصادي،
- السيدات والسادة ممثلي المنظمات والوكالات الأممية المقيمة بالجزائر،
- السيدات والسادة ممثلي المجتمع المدني بكل أطيافه،
- السيدات والسادة أصحاب السعادة،
- الأسرة الإعلامية،
- الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

إنه لمن دواعي السرور والاعتزاز أن أشرف، باسم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون،
على هذا الملتقى الذي يعقد تحت رعايته السامية، للإعلان الرسمي عن إطلاق الاستراتيجية
الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والذي أريد له أن ينظم بالتزامن مع إحياء
الذكرى العشرية لاتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، وكذا مع ذكرى مرور سنة
عن تنصيب السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد.

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل،

لقد أولى السيد رئيس الجمهورية، منذ انتخابه، عناية كبيرة لأخلاق الحياة العامة ومحاربة الفساد بشتى أشكاله، حيث تم لهذا الغرض، تفعيل العديد من التعهدات، لاسيما تلك المتعلقة بتعزيز الحكم الراشد، وإصلاح شامل للعدالة لضمان استقلاليته وتحديثها وتدعيم الديمقراطية التشاركية وبناء مجتمع مدني حر، نزيه ونشط، بُغية بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون، وركائزها العدالة الاجتماعية والمساواة في كنف الديمقراطية التشاركية تحقيقا لرفاهية المواطن وورثائه.

وكان لي الشرف، بمناسبة إشرافي، باسم السيد رئيس الجمهورية، على تنصيب رئيسة السلطة العليا للشفافية، في مثل هذا الشهر من السنة الماضية، لأشير حينها إلى الأهمية التي يمثلها استحداث هذه السلطة العليا كمؤسسة رقابية، ومنحها صلاحيات واسعة، بما يؤهلها بالخصوص لوضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التي نحن اليوم بصدد إطلاقها رسميا.

لقد أسس دستور 2020 للعديد من الإجراءات والتدابير المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته لاسيما، من خلال ديباجته، التي هي جزء لا يتجزأ منه، والتي تنص لاسيما على ما يلي "تعتبر الجزائر عن تمسكها بالعمل بالوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها"، وكذلك مختلف المواد التي تناولت مواضيع ذات الصلة، منها على السبيل الذكر ولا الحصر، ما تعلق بحماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب، وتفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية، وواجب التصريح بالممتلكات وتقادي وضعيات تعارض المصالح، وألا تكون الوظائف والعهدات في مؤسسات الدولة مصدرا للثراء ولا وسيلة لخدمة المصالح الخاصة.

بهذا الشأن قامت الحكومة بجعل هدف مكافحة الفساد وأخلاق الحياة الاقتصادية والاجتماعية يساير وثيقة مخطط عملها السنوي، عن طريق وضع قواعد تنظيمية وإجرائية ترمي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضمان شفافية تسيير المال العام، والابتعاد عن المحاباة والربائنية وفصل المال الفاسد عن السياسة والتي كان السيد رئيس الجمهورية رائدا لها، من خلال قراراته الصارمة التي اتخذها في وقتها، وقد نجح من خلال ذلك في تطهير العمل السياسي من كل ما يشوبه أو ينحرف به عن تغليب المصلحة العليا للبلاد والنأي بها عن كل مصلحة شخصية أو حزبية أو عشائرية ضيقة.

أيته السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل،

لقد حرصت الجزائر منذ انضمامها إلى اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة بمابوتو بتاريخ 11 جويلية سنة 2003 والتي صادقت عليها في 10 أفريل سنة 2006، على الانخراط الكامل في جهود مكافحة الفساد في القارة الافريقية من خلال التزامها بالتعاون التام وبشكل شفاف مع المجلس الاستشاري للاتحاد الافريقي حول الفساد في إطار آلية متابعة تنفيذ الاتفاقية المنصوص عليها.

وفي نفس السياق، سعت الجزائر أيضا إلى تعزيز تواجدها في المحافل والهيئات الافريقية المعنية بمكافحة الفساد على غرار المجلس الاستشاري للاتحاد الافريقي حول الفساد، وكذا انضمامها إلى اتحاد هيئات مكافحة الفساد الافريقية في 2020، والتي تشغل الجزائر حاليا صفة عضو بالمجلس التنفيذي ممثلة لدول شمال افريقيا.

أيته السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل،

لعلكم تدركون أن الفساد ظاهرة عابرة للأوطان، وتأخذ أشكالا متعددة ومتشعبة، الأمر الذي يقتضي منا جميعا تخطيطا استراتيجيا مبنيا على أسس ومناهج علمية، من خلال الاستعانة بتجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال، والتعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات التي تنشط في هذا الإطار، وبالأساس، من خلال تظافر جهود كل الفاعلين على الساحة الوطنية والدولية.

ومن هذا المنطلق، فإن الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التي كانت محل استشارات وطنية ودولية واسعة، تعد أحد الخطوط التوجيهية التي سيتم اعتمادها على مستوى المؤسسات العمومية والقطاع الاقتصادي العام والخاص، والمجتمع المدني بمختلف أطيافه، وفق الآليات التي تضعها هذه الاستراتيجية، والمستمدة من القوانين المعمول بها، لاسيما دستور 2020، واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، والقانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والقانون 22-08 الذي يحدد تنظيم السلطة العليا، وتشكيلتها وصلاحياتها ومهامها.



وبالتالي، فإن هذه الاستراتيجية الوطنية ستصبح من الآن فصاعداً، وثيقة مُلزمة لجميع الأطراف، بحيث ينبغي العمل بها والسهر على متابعة تنفيذها وفقاً للمؤشرات القابلة للقياس الموضوعية بموجب أنظمة المتابعة والتقييم المرفقة بهذه الاستراتيجية، خلال الفترة الخماسية 2023-2027، التي ستشرف عليها هيئة وطنية تتشكل من مختلف الفاعلين الرسميين والشركاء الاجتماعيين، برئاسة رئيسة السلطة العليا.

أخيراً، وإذ أعلن رسمياً، باسم السيد رئيس الجمهورية، وباسم الحكومة، عن إطلاق الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالنسبة للفترة الممتدة ما بين 2023-2027، فإنه لا يسعني في ختام هذه الكلمة الوجيزة، إلا أن أتمنى لأعمالكم تمام النجاح والتوفيق، وأن أجدد لكم التزام الحكومة بمرافقة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته خلال كل مراحل تنفيذ هذه الاستراتيجية.

والسلام عليكم
ورحمة الله تعالى وبركاته

